أمين عام الحزب الناصري الديمقراطي في حوار مع «الميثاق»:

تأجيل الانتخابات سيدخل البلاد في دوامة من الفوضى

‹ أشاد أمين عام الحزب الناصري الديمقراطي شائف عزي صغير بحرص المؤتمر الشعبي العام على إجراء الانتخابات البرلمانية في الموعد المحدد، وقال: إن هذا الموقف يؤكد تمسُّك المؤتمر الشعبي العام بالنهج الديمقراطي رغم محاولة أحزاب المشترك استغلال هذا النهج في الإساءة للوطن وثوابته.

وقال في حوار أجرته معه "الميثاق": إن أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي ستدخل الانتخابات النيابية القادمة ببرامج تنافسية لأن هذا يعزز النهج التعددي ويعطي لكل حزب حجمه الطبيعي في الساحة.

وقال شائف عزي صغير: إن احزاب المشترك هي التي تمارس الفساد السياسي ضد الوطن وثرواته، وأنها بنت استثماراتها من مال الشعب.. فإلى التفاصيل.

حوار/ عارف الشرجبي

■ احزاب المشترك خرجت من الوزارات ولم تخرج من السلطة

■ مسؤولو سجون عهد التشطير يتحكمون بأحزاب المشترك

■ بداية كيف تقرأ المشهد السياسي الراهن؟

– هناك شد وجذب وهناك إساءة للنهج الديمقراطي الذي ترتكز عليه التعددية السياسية، فهناك من أساء لهذا التوجه وعمل على استغلاله لخلق الأزمات للمتاجرة بمصلحة الوطن بحجج واعذار ما انزل الله بها من سلطان.. فما تطرحه احزاب المشترك اليوم من مطالب إنما هي ضحك على الذقون واستهانة بعقول الناس ولكن الشعب اكثر ذكاء وفهماً من قادة تلك الاحزاب ولم يعد يصدق ما يقال له كدعواهم بان جداول الناخبين مزيفة ويريدون تصحيحها كشرط لخوض الانتخابات، هذه القضية وغيرها اصبحت مفضوحة واصبح المواطن يدرك ان احزاب المشترك تريد إجهاض الديمقراطية والتعددية، ولذلك يتوجب على كل العقلاء والمثقفين فضح مثل هذه التصرفات والدعوات المضللة حتى لا ينخدع الناس بها.

يجب تطبيق الذمة المالية على قيادات الأحـــزاب

■ ولكن لجنة الانتخابات أعلنت عن وجود حالات تزييف للسجل الانتخابي؟

– هذا صحيح ولكني اقول: إن هذه الحالات التي أعلن عنها هي صغيرة تلك الاحزاب عندما كانت موجودة في اللجنة العليا للانتخابات، ولو كانوا موجودين في اللجنة الحالية لما تم الاعلان عن هذه الحالات المزورة لأنها كانت تسخر لخدمة احزابهم اثناء الانتخابات، وهذا يعطينا مؤشراً بأن اللجنة العليا لا تُسير من قبل المؤتمر الشعبي كما كانوا يقولون في اللقاء المشترك وايضاً يجعلنا نجزم ان التزوير لو كان من صنيعة المؤتمر لما تم الاعلان عنه لأنه سيسخر لخدمته وهذا يفند اكاذيب اللقاء المشترك.. هذه الحالات المزورة هي من صنع المشترك لأنه هو الذي دفع بتسهيل صغار السن وتكرار التسجيل وهم ايضاً من تغاضى عن شطب المتوفين والمكررين خلال الفترة السابقة ، ناهيك عما تقوم به اللجان النسائية من تزييف لصالح حزب الاصلاح تحديداً، وهذا الكلام ليس للمزايدة، فقد تم اكتشاف العديد من الحالات التي كان مرتكبوها عضوات في الاصلاح اثناء التسجيل ، وأيضاً اثناء عملية الاقتراع وكنا نحن المتضررون من عمليات التزوير، وطالبنا بوقف التزوير ولكن لا احد سمع لنا ولا لشكوانا .

■ كيف تتوقع إجراء الانتخابات المقبلة . وهل يمكن تأجيلها؟

– التأجيل ليس لمصلحة الوطن أو المؤتمر الشعبي العام ولا لأي حزب آخر، او مواطن، فإذا كنا الآن نعاني مما يحدث في ظل وجود البرلمان وكل مؤسسات الدولة الدستورية داخل البلاد والتي تعمل بشكل قانوني ودستوري وطبيعي ويحدث هذا الابتزاز والتعنت والتهديد والوعيد من قبل المشترك ومثيري النعرات المناطقية والانفصالية .. فكيف إذا تم تأجيل الانتخابات، فإذا تأجلت الانتخابات ولم تجر في الموعد المحدد معناه وجود فراغ دستوري وتشكيل حكومة مؤقتة وهذا سوف يدخل البلاد في دوامة وبحر مليئ بالأمواج المتلاطمة.. كما انه لا يوجد ضمانات لإجراء الانتخابات في موعد محدد وهنا المشكلة.. فإذا كنا قد اختلفنا في ظل الدستور ومؤسسات دستورية فكيف بنا في مؤسسات غير دستورية فإننا سندخل البلاد في مشاكل لا حصر لها، ولذلك علينا ان لا نعول على دعوات المشترك مهما تعالت.

■ ولماذا يصر المشترك على اختلاق الازمات تحت هذه الحجج؟

– المشترك للأسف الشديد تعوّد على اختلاق الأزمات منذ نشأته فاصل وجوده كان لغرض المصلحة الشخصية، وهو على استعداد ان يخرب المعبد على فيه لو استطاع .. المشترك لا يريد الديمقراطية ولا يؤمن بها، فقد تعودوا على نهج معين نعرفه جميعاً لعل أبرز سماته إما القتل والسجل لمن يخالفهم في الرأي او التفكير واتهامه بمخالفة شرع الله.. فبالله عليكم من الذي أوجد الجداول المزيفة ومن الذي كرس الفساد أليس احزاب اللقاء المشترك عندما كانوا في السلطة اثناء التقاسم .. الم ينكلوا بالاحزاب الأخرى في الساحة وعملوا على إقصائهم وحرمانهم من ابسط الأشياء التي كفلها القانون والدستور.. نحن نعلم والشعب يعلم من الذي ارتد على الوحدة ومن الذين كانوا قبل الوحدة مسؤولي السجون ، وأمن الدولة ومن الذي يكفر الناس ومن الذي يعتبر القومية وصفات غير وطنية ومن الذي يوزع صكوك الغفران والدخول الى الجنة وجعلوا الجنة والنار بايديهم، لذلك أريد أن أقول: إن الذين يتباكون على الديمقراطية وعلى جداول الناخبين هم من يريد الانقلاب على الديمقراطية من خلال السعي للتقاسم والمراضاة التي يحصلون عليها من المؤتمر الشعبي العام ومن السلطة، وهذا يجعلنا نعتب على المؤتمر انه دائماً يجاريهم في مطالبهم وابتزازهم خارج القانون، فلولا المؤتمر لما حصلوا على شيء الا بموجب القانون ولا استبعدنا من قوام اللجنة العليا للانتخابات واللجان الانتخابية الأخرى.

■ قبول المؤتمر هذا الابتزاز ناتج عن حرصه على الوطن؟

– اتفق معك على هذا الطرح ولكن أحزاب المشترك اعتبرت تلك المكاسب غير القانونية حقاً شرعياً ومكتسباً وهي تعلم انها ليس من حقها ولذلك راحت ترفع سقف المطالب، فكلما قدم المؤتمر المزيد من التنازلات ازداد تعنت المشترك ورفع سقف المطالب وإذا ظلت هذه التنازلات فإنها ستكون على حساب الديمقراطية وعدم تطورها وبالتالي انتقاص حق بقية الاحزاب والتنظيمات الوطنية في الساحة، وهذا هو الخطأ بعينه، نحن نريد ديمقراطية حقيقية تجعل التداول السلمي هو المعيار الوحيد للوصول الى السلطة من خلال صندوق الاقتراع وليس عبر التقاسمات وإذا كنا قد ارتضينا بهذا السلوك في الفترات السابقة حرصاً على الوطن، فلماذا لا نصوب الاخطاء ونضع المصلحة الوطنية فوق المصالح الحزبية ويكون القانون والدستور هو المرجعية في كل تعاملات السلطة مع كل الاحزاب على حد سواء دون تمييز.

■ كيف ترى مستقبل الديمقراطية؟

– عندما تصر السلطة على السير في النهج الديمقراطي طبقاً للقانون دون تقديم التنازلات لهذا الحزب او ذاك فإنها ستحمي الديمقراطية من الانتقاص والتراجع وستمنع أعداء الديمقراطية من اختراقها او تسخيرها لصالحهم بطرق غير قانونية، كما تعودوا، فالقانون جعل الاحزاب متساوية أي حزب معترف به من لجنة شؤون الأحزاب يجب أن يحظى بنفس القدر من الحقوق كما هو حال الأحزاب الاخرى في المشترك او خارجه ، أما إذا ظللنا نمنح البعض أشياءً فوق ما يمنحه القانون ونحرم الاحزاب الأخرى فهذا ليس من الديمقراطية في شيء.

■ لكن يقال أنه ليس لكم ممثلين في البرلمان؟

– هذا الكلام مردود على قائله لأن الأصل هو وجودنا في الساحة وعملنا وفق القانون وتحت اشراف لجنة شؤون الأحزاب التي لا تفرق بين هذا الحزب او ذاك كما هو معمول به في كل الدول الديمقراطية.

عندما تقول أنا أعطي هذا الحزب إذا كان ممثلاً في البرلمان وامنعه إذا لم يكن لديه تمثيل فهذا يعني أنك ستظل تستجدو على كل عوامل نجاحك، وستظل غير قادر على الوصول الى البرلمان.. لقد حرمنا من كل شيء ابتداء من اللجنة العليا للانتخابات ثم اللجان الفرعية والرئيسية وحرمنا من كل شيء، بينما اللقاء المشترك يحصل على كل شيء دون سند قانوني إلا اشهار العصيان والخروج على النظام والقانون ودعمه للأعمال التي تمس الثوابت الوطنية.. ثم اريد ان اقول ان الحزب الاشتراكي جاء الى البرلمان عن طريق التقاسم في البداية وكذلك الاصلاح، ثم كوّنوا ثروة طائلة مكنتهم من بناء استثمارات كبيرة ومن ثم الوصول الى البرلمان.. اما بقية الاحزاب إذا لم تلق الدعم والرعاية فلن تستطيع عمل شيء ، فكيف يمكن لأي حزب أن يقدم مرشحه وينزل الى الجمهور ويقوم بالمحاضرات وطرح برامجه والاقتراب من الناس والتعريف بمرشحه إذا لم يكن لديه الامكانات الكافية، ولهذا فانا اقول: إن على فخامة الرئيس بصفته رئيس كل اليمنيين والداعم الاول للديمقراطية حتى قبل إعلان الوحدة أن يوجه المعنيين بإعادة النظر فيما يجري من تعامل مع كافة الأحزاب حتى تتحقق الديمقراطية للجميع، وهذا الشيء معمول به في كل الدول الديمقراطية في امريكا وتركيا وغيرها من الدول ، فلابد أن يعطى كل مرشح أو حزب ما يستطيع به إيصال صوته ويعبّر عن نفسه أمام جمهور الناخبين ولابد ايضاً من إعادة النظر في القوانين المنظمة لعمل الأحزاب لأن هذه القوانين صيغت أثناء فترة التقاسم الثنائي والثلاثي بين المؤتمر والاشتراكي والاصلاح، وقد كرست التقاسم والاستحواذ للمشترك على كثير من الامتيازات ومازالوا يتمتعون بها حتى وهم خارج السلطة.

■ المنظمات الأجنبية تدرك أن احزاب المشترك متشددة وتشكل خطراً على الجميع

■ التداول السلمي يجسد عبر صناديق الاقتراع وليس بالتقاسم

■ ألا ترى أنك تتحدث عن التقاسم في الوقت الذي أصبحت تلك الاحزاب خارج السلطة؟

– من قال ان تلك الاحزاب خارج السلطة وان التقاسم غير موجود، هذه الاحزاب خرجت من الوزارات ولم تخرج من السلطة ومازالوا يجنون خيرات التقاسم والسلطة حتى هذه اللحظة بدليل ما يعطى لهم من ملايين ومقرات، بل ان كثيراً من الوزراء في أحزاب اللقاء المشترك رغم خروجهم مازالوا وزراء ويستلمون كل امتيازات ومعاشات الوزراء والبدلات الاخرى على الرغم من تفرغهم، وهذا سهّل لهم ومنحهم الوقت للإضرار بالوطن وزرع الفتن في أوساط الناس، كما ان الوكلاء والمديرين والموظفين ورؤساء وأعضاء المحاكم والنيابات والمؤسسات الاخرى مازالوا يمارسون مهامهم بشكل طبيعي، وهذا يجعلنا نقول ونؤكد انهم مازالوا في السلطة ويتمتعون بخيرات السلطة والتقاسم، وهذا معناه إلغاء كلمة التداول السلمي للسلطة، ولو عدنا الى بداية فترة التقاسم لأدركنا ان كثيراً من الوظائف العامة وزعت عبر التقاسم واصبحت اليوم بطالة مقنعة تكلف الخزينة الشيء الكثير دون الحاجة لهم، بل إن كثيراً منهم مفرغون في أحزابهم ومع ذلك تجدهم يشكون من البطالة ويثيرون المشاكل والنعرات ويحرضون عليها، أما نحن فليس لدينا شيء من هذه الامتيازات.

■ توجه لكم اتهامات مستمرة بأنكم أحزاب تابعة للسلطة.. ما تعليقكم؟

– نحن أحزاب موجودة في الساحة قبل أن توجد هذه الاحزاب التي تقول إننا مفرخون، من الحزب المفرخ هل الذي يدعم بخيرات السلطة أم الذي يظل لأكثر من عشر سنوات يبحث عن فرصة عمل يقوت أسرته كما هو وضعنا وهم يعلمون هذا، لقد كنا ضحية هذه الأحزاب عندما كانوا في السلطة وكانوا مسؤولين عن الامن والجزء الآخر تخصص بإصدار الفتاوى للتنكيل بنا بحجة اننا يساريون.. إذاً المفرخ هو الذي مازال يتقاسم كل شيء حتى اليوم.

■ لو كانوا في السلطة كما تقول .. فلماذا يفتعلون الازمات إذاً؟

– هم في السلطة من خلال الامتيازات الكبيرة التي يحصلون عليها حتى اليوم ويعتبرون ذلك حقاً مكتسباً وهم في السلطة بكل مفاصلها من درجة وكيل وزارة فما دونها عدا الحقائب الوزارية فقط.

أما لماذا يثيرون المشكلات فهذا شيء معروف لأن لهم ارتباطات خارجية تريد النيل من الوطن وأمنه.

■ هل لديكم براهين تؤكد ذلك؟

– لأننا نرى أنهم كلما صعّدوا مطالبهم التعجيزية وبدأ المؤتمر يرفض تلبيتها لأنها خارج القانون رفعوا سقف المطالب وافتعلوا مزيداً من المشكلات فيضطر المؤتمر لمراضاتهم خوفاً على أمن الوطن ولم شمل الجميع تحت سقف الوطن إلا ان هؤلاء يتهربون من تنفيذ ما اتفق عليه معهم ويصعدون المطالب اكثر وهذا دليل على أنهم لا يريدون حل أية مشكلة لأنهم ينفذون أجندة خارجية، ولذلك لابد من وضع استراتيجية لحماية الوطن من هذه الاعمال

هناك تآمر على اليمن ينفذ باسم الدفاع عن الديمقراطية

ولابد من ميثاق شرف لعمل الاحزاب تحدد فيه الثوابت التي يجب عدم المساس بها من هذا الحزب او ذاك تحت أي مسمى لأننا نلاحظ ان اللقاء المشترك يقف خلف كثير من النعرات المناطقية والفئوية والسلالية ودعوات الانفصال، وهنا تكمن الخطورة.. المشترك وقف مع ما يسمى بالحراك وهو جزء منه ووقف مع الحوثي ولم يدنه بل سانده اعلامياً ومازال حتى اليوم.. كما يدعم المتمردين في صعدة وظل يطالب بوقف الحرب للمزايدة، وعندما أعلن الرئيس وقف الحرب احتج المشترك على وقفها دون سبب يؤيد وجهة نظرهم.

■ تقول أحزاب المشترك ان لجنة الانتخابات غير شرعية وان ما يتمخض عنها غير شرعي؟

– هؤلاء تربوا على التشكيك في كل شيء حتى في بعضهم البعض، ولذلك يشككون في كل شيء بالحق والباطل، اما عندما يقولون ان اللجنة غير شرعية فكيف ستكون شرعية عندما كادوا أن يقدموا أسماء ممثليهم فيها، لقد كان المشترك يشكك في لجنة الانتخابات في عام ٢٠٠٦م وعندما استطاع انتزاع ما يريد واضيف عضوين الى قوام اللجنة و٤٦٪ من قوام اللجان الرئيسية والفرعية قالوا إن اللجنة شرعية وجيدة.. هذا التناقض والكذب كشف نواياهم والاعيبهم واصبح المواطن يدرك كل شيء.

■ هناك من يطالب بالقائمة النسبية .. كيف ترى هذا؟

– القائمة النسبية إذا طُبقت ستصب في صالح الاحزاب الصغيرة التي لا تستطيع الفوز في البرلمان في ظل إمكاناتها الشحيحة وقد طُرحت فكرة القائمة النسبية منذ عدة سنوات، ولكن الاصلاح والاشتراكي عارضا الفكرة بقوة، وهذا يجعلنا نتساءل لماذا يطرحونها حالياً، .. ومع ذلك فهم لا يطرحون فكرة القائمة النسبية إلا لأنهم يدركون جيداً أنه لا يمكن العمل بها أو تطبيقها في الوقت الراهن نظراً لضيق الوقت لموعد الانتخابات التي أصبحت على الأبواب، فلو أردنا العمل بالقائمة النسبية سنحتاج الى فترة ثمانية اشهر على الاقل وهذا غير ممكن ، ولهذا فالمشترك عندما يطرح فكرة القائمة النسبية إنما هو من باب المغالطة وكسب الوقت وذر الرماد في العيون، وهنا أتساءل لماذا لم يطرح المشترك فكرة القائمة النسبية قبل عام أو عامين من الآن ، ولماذا لم يطرحوها أثناء جلسات الحوار مع المؤتمر، ولماذا لم يطرحوا الفكرة ضمن برنامجهم الانتخابي، لهذا اتصور أن طرح هذه الفكرة مؤخراً إنما لفرض مزيد من الابتزاز أو وفق الاجندة الخارجية.

■ هناك جهات ومنظمات خارجية أعلنت مباركتها ودعمها للانتخابات البرلمانية المقبلة .. ما قراءتك لذلك؟

– للأسف الشديد هناك بعض الاحزاب في المعارضة عندما يسمعون أن هناك دعماً أو تأييداً من جهة خارجية يرتاحون، وهذا في تصوري عيب ويعني أنك لا تستطيع أن تعمل إلا بدعم وتأييد خارجي، وهذه مشكلة في نفوس الكثير، أنا أجزم أن إرادة ومباركة الشعب اليمني اعظم وافضل من مباركة المنظمات الخارجية.. المشترك ظن أن المنظمات الخارجية ستدعمه ضد النظام بشكل مطلق وهذا اعتقاد خاطئ خاصة وان الحكومة اليمنية في نظر الجميع أفضل الحكومات العربية حيث منحت الناس الحرية واعطتهم أشياء كثيرة غير متوافرة في كثير من الدول.. المعهد الامريكي الديمقراطي او «ايفس» او غيرها من المنظمات الاوروبية ادركوا أن أحزاب اللقاء المشترك لا تريد غير مصالحها الحزبية بل النخبوية ولو على حساب المصالح الوطنية او تمزيق الوطن كما أدركوا أن تشدد هؤلاء يشكل خطراً ليس على اليمن فحسب بل وعلى مصالح العالم المرتبطة باليمن والمنطقة، وهذه القناعة أدركها الجميع من خلال تعنت المشترك وتقلب سياسته وتناقض مواقفه من حين لآخر، وهذا جعل الناس تدرك حقيقتهم ومآربهم ، فكلما قدم المؤتمر الشعبي العام وفخامة الرئيس تنازلاً للمشترك طمع بالمزيد وزاد في تعنته وهذا أثر على قناعة المنظمات تجاه المشترك ومن ثم تخلت عن تبني مواقفه التي كانت متقلبة لأن الغرب اولاً وأخيراً لا يريدون أن تظل الأمور مشدودة، بل يريدون ان تستقر أفضل مما هي عليه اليوم.

■ هل لديكم تواصل أو تنسيق مع هذه المنظمات؟

– لا يوجد تنسيق مع هذه المنظمات ونحن نعتب عليها ، وأيضاً نحن لم نحاول التواصل معهم بشكل جدي ، وهذا عيب وتقصير نتحمل جزءاً منه وكان الأولى التواصل مع هذه الجهات منذ وقت مبكر لإعطائها الصورة الحقيقية عن احزابنا، ولهذا سنعمل في المستقبل على التواصل مع هذه المنظمات وخلق علاقة جيدة معها إن شاء الله.

■ قلت إن الاستقواء بالخارج خطأ وفي نفس الوقت تقول لابد من التواصل مع المنظمات والتنسيق معها؟

– إذا أردنا التواصل مع المنظمات الخارجية سيكون لتقديم أنفسنا وطرح برامجنا ووجهة نظرنا للعديد من القضايا الداخلية والخارجية وليس لغرض الاستقواء بهم على السلطة او لنطلب منهم وقف الدعم عن بلادنا او التشكي كما تفعل احزاب المشترك.

■ يهدد المشترك أنه لن يقف مكتوف الأيدي إذا لم تلغ الانتخابات.. ما تعليقكم؟

– لقد قلت: إن من يدعم مخرباً أو يدعم خارجاً على القانون والدستور او دعاة التمزيق والمناطقية والسلالية- خارج على القانون والدستور.. عندما تقوم احزاب المشترك بدعم ما أسمي بالحراك الجنوبي، فهذا خيانة للوطن وللثورة والوحدة ، فليس هناك حراك جنوبي وحراك شمالي نحن جميعاً أبناء وطن واحد والذي لديه قضية نحن معه ولكن في إطار الوحدة والثوابت.

عندما يسوق المشترك ويتبنى قضية المتقاعدين والعاطلين عن العمل في المحافظات الجنوبية والشرقية فقط هذا فيه وتكريس للمناطقية والانفصالية لأن العاطلين عن العمل او المتقاعدين موجودون في كل المحافظات اليمنية ولا يقتصر على محافظة بعينها.. لقد أعلنا بأننا مع حل كافة القضايا المتعلقة بحياة الناس، ولكن الاخوة في المشترك عملوا على تأجيج القضايا وتوسيع الهوة لعدم حلها واستغلوا معاناة الناس لصالح أغراضهم الحزبية، وهذا ليس من الديمقراطية .. كما أن عدم وضوح رؤية المشترك تجاه قضية الحوثي في صعدة وسعيه لتأزيم الامور شكل عائقاً كبيراً أمام حلها، فقد كان المشترك يطالب بإيقاف الحرب في صعدة للمزايدة على الحزب الحاكم والسلطة، وعندما اعلن الأخ الرئيس وقف الحرب انزعج الاخوة في المشترك وعارضوا وقف الحرب، وهذا يجعلنا ندرك أنهم لا يريدون مصلحة الوطن، وما وقوفهم ومساندتهم للحوثي حباً فيه بل يريدون استغلاله لصالح احزابهم فقط، وهذا التفكير النفعي مرفوض في العمل السياسي الوطني، ولذلك على المشترك إعلان مواقف واضحة من هذه القضايا وغيرها كالفساد والاختلالات الامنية والاقتصادية.. الخ.

■ لكنهم يقولون ان الفساد مسؤولية السلطة؟

– هذا الكلام غير صحيح، فنحن جميعاً نعلم أن أحزاب اللقاء المشترك غارقة في الفساد وصانعو فساد منذ كانوا في الحكومة وحتى الآن بل وقبل ذلك.. نعلم ان قيادات اللقاء المشترك كانوا لا يملكون شيئاً ولكنهم اصبحوا من كبار المستثمرين وملاك الأراضي والعقارات والشركات والبنوك والمستشفيات والجامعات والتجارة الداخلية والخارجية وبيوت الذهب .. هؤلاء هم الفاسدون ويكذب من يقول ان هذه الاموال من مرتب أي منهم لأننا موظفون من عشرين عاماً وأكثر ولا نمتلك بيتاً أو سيارة واحدة أو واحداً في المليون مما يمتلكون.. إذاً من هم الفاسدون ، وإذا كانوا شرفاء وغير فاسدين نريدهم أن يقولوا لنا وللوطن من أين جاءت هذه الاستثمارات؟ ، كما أن الاخوة في المشترك يمارسون الفساد السياسي كل لحظة ويتاجرون باسم الديمقراطية والمصلحة الوطنية، ونحن نعلم ذلك إلا أنهم ينكرون ويكابرون ويزيفون الحقيقة امام الشعب.

ولذلك نطالب ببراءة الذمة على كل الموظفين التنفيذيين حسب القانون وايضاً السياسيين بشكل عام لأنهم جزء من الدولة مهما حاولوا التنصل عن هذه الحقيقة.

■ لماذا يصر المشترك على عدم الاعتراف بكم واقصائكم؟

– لأنهم لا يريدون اشراك احد في تقاسم الغنائم التي تُصرف لهم من مال الدولة والشعب، فلو جلسنا على طاولة واحدة سوف تتوزع هذه الامتيازات على الحاضرين وهذا سيقلل من حجم مكاسبهم، لذا يصرون على هذا التصرف.

■ ما دور أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي لمواجهة النعرات المناطقية والطائفية والدعوات الانفصالية واجهة مثل هذه النعرات؟

– يجب أن ننطلق الى الشارع يجب أن يرتبوا صفوفهم لتوعية الناس باهمية الحفاظ على الوحدة والسلم الاجتماعي.. نحن نريد معارضة شريفة تنتقد الخطأ وتضع البدائل للحل.

ولابد من حماية الوحدة الوطنية والثوابت الوطنية.. الوطن الآن يمر بظروف حساسة وهناك من يريد هدم المعبد على من فيه باسم الديمقراطية ولابد من الوقوف بكل حزم في وجهه، ولذلك لابد من عقد المؤتمرات المحلية والجماهيرية، ومن خلال الصحف و كل الوسائل المتاحة، وهذا ما سيكون في المستقبل القريب.

■ كيف تنظرون في أحزاب التحالف الوطني للانتخابات القادمة؟

– لدينا في التحالف برامج عمل وخطط أعدت لهذا الغرض وكنا قد طرحنا فكرة أن ننزل الانتخابات بقائمة واحدة ولكن لن يتم إقرار هذا حتى الآن، ولكن في تصوري يجب أن نخوض الانتخابات البرلمانية المقبلة بقوائم تنافسية وبرامج حزبية تنافسية أمام المؤتمر الشعبي العام لأن هذا هو الخيار الأقرب للواقع.. نحن حلفاء مع المؤتمر على الوحدة والثوابت الوطنية ومحاربة الفساد وحماية الديمقراطية، لكننا سنتنافس في الانتخابات، وإنْ كان هناك من دعم يجب أن يكون كما هو للآخرين من الاحزاب.

سلبيات تأجيل الانتخابات

ناصر العطار ❖

■ ترتبط الممارسة الديمقراطية بالنظام الانتخابي بعلاقة حتمية وتلازمية أشبه ما تكون بعلاقة الدماغ بالقلب في جسم الانسان فهما من أهم الاعضاء اللذان يتحكمان في كافة وظائف اجزاء الجسم ولا يمكن لأحدهما البقاء أو العمل دون الآخر.

فالنهج الديمقراطي هو نظام سياسي يمكن الشعب من حكم نفسه بنفسه باعتباره مالك السلطة ومصدرها فيما النظام الانتخابي هو الاداة الوحيدة التي تتيح للشعب ممارسة السلطة بطريقة مباشرة عن طريق تمكين المواطنين البالغين السن القانونية من حق الاستفتاء والانتخاب العام لاختيار ممثليهم في السلطة التشريعية والتنفيذية والمجالس المحلية كما يمارس الشعب السلطة بطريقة غير مباشرة عن طريق ممثليه بسلطات الدولة.. الخ، وفقاً لنص المادة «٤» من الدستور.

ومن هذا المنطلق وبهدف تعزيز مكانة دور اليمن حتى تصل الى الدور المتطور في المجال الديمقراطي، لابد أن نشير الى أن ذلك مرهون تحقيقه بمواصلة التطور في مجال الحرية والعدل والمساواة والالتزام بترسيخ مبدأ التداول السلمي للسلطة بين أبناء الشعب ويتمثل ذلك بإجراء الانتخابات النيابية القادمة لدورة جديدة لمجلس النواب بتاريخ ٢٧ أبريل ٢٠٠٩م باعتبار أن الدورة الحالية ستنتهي مدتها في هذا اليوم لدور ست سنوات من بداية عملها بتاريخ ٢٧ أبريل ٢٠٠٣م وهي المدة المحددة دستوراً ولا يمكن تمديد المدة لأي مبرر باعتبار أن اليمن لا تواجه أي ظرف طارئ من شأنه اعاقة أو تهديد المواطنين من الوصول لصناديق الاقتراع.

كما أنه لا يوجد أي بديل لاختيار اعضاء مجلس النواب وبالتالي تشكيل الحكومة غير خيار الانتخاب الحر والمباشر والمتساوي بين جميع المواطنين وفقاً لاحكام الدستور وقواعد القانون التي تحدد حقوق المواطنين السياسية في الحرية، والكرامة، والعدل، والتسامح، والتعايش السلمي فيما بينهم من جهة وفيما بينهم وبين بقية شعوب العالم من جهة اخرى.. والقول بغير اجراء الانتخابات النيابية بتاريخ ٢٧ أبريل ٢٠٠٩م هو قول فيه مغامرة ومن سلبياته التالي:

– القضاء تماماً على المكاسب التي تحققت للشعب في تحرره من العبودية والتسلط واعلان العودة الى العصور والأزمنة المظلمة كما يعني الاحتكام للتناحر بدلاً عن التعايش السلمي.

– فقدان شرعية سلطات الدولة القائمة على الدستور والقوانين ومصادرة حق المواطنين ومن خلال الأغلبية في تسيير كافة أمور السلطة وهي القاعدة الشرعية المستمدة من الاعراف والديانات السماوية القائمة على ما اجمع عليه المسلمون والبيعة التي تمت في اختيار الخلفاء الراشدين ومن تبعهم وهي ما تشبه اليوم الاقتراع وكذا القواعد والقوانين والاعراف العالمية المعمول بها في كافة الدول الآخذة بالديمقراطية.

– فقدان السمعة والمكانة التي تمتعت بها اليمن وحظيت بها بفضل الديمقراطية، والتي الى جانب ذلك اذابت الطبقية والطائفية كما أن العديد من المكتسبات الوطنية ستصبح عرضة للتدمير اذا احتكم الى حكومات وانظمة لا تستمد شرعيتها من الشعب.

إن كل حليم يدرك عدم امكانية التسويف والترويج لتأجيل الانتخابات لأنه ووفقاً لاحكام الدستور بالباب الثالث تنظيم وتحديد مهام ووظائف سلطات الدولة لابد أن يكون يوم ٢٨ أبريل ٢٠٠٩م يوماً جديداً مشرقاً بمواصلة الشرعية مهامها واذا لم تجر الانتخابات فسيكون يوماً أسود مظلماً في تاريخ ومستقبل اليمن لأن جميع المؤسسات الشرعية ستنتهي ولايتها الحالية بنهاية يوم ٢٧ أبريل ٢٠٠٩م.

* رئيس دائرة الشئون القانونية